CD/PV.479
1 September 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس الموافق ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد علي أكبر ولايتي (جمهورية إيران الإسلامية)
ثم : السيد علي شمس أردكاني (جمهورية إيران الإسلامية)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٩ لمؤتمر نزع السلاح .

وبما أن جمهورية إيران الإسلامية تتولى الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر وللفترة الفاصلة بين الدورتين حتى افتتاح دورة عام ١٩٨٩ ، فقد قررت أن أفتتح شخصيا الجلسة العامة الأولى لهذا الشهر . إن بلدي قد أقر دوما بأهمية العمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح ، ومن ثم ، فهأنا ذا هنا اليوم ، بصفتي وزير الخارجية ، أتولى رئاسة المؤتمر .

وأود أولا ، بصفتي رئيسا ، أن أرحب بحرارة ، باسم المؤتمر ، بسعادة وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في النرويج ، السيدة هلغا هرنز ، وبسعادة وكيل الامين العام للشؤون المتعددة الأطراف والشؤون السياسية الخاصة في البرازيل ، السيد برناردو بريكاس ، الذي سيلقي خطابا أمام المؤتمر اليوم .

وأود أيضا ، باسم المؤتمر ، أن أتوجه بشكرنا الى السيد وسبر لويس ، سفير اندونيسيا ، على الطريقة الفعالة للغاية التي صرّف بها أعمال هذه الهيئة أثناء شهر آب/أغسطس . فقد أظهر كفاءته الدبلوماسية المعهودة لدى معالجته عددا من المسائل المعروضة على المؤتمر .

ووفقا للممارسة المتبعة ، أود أن ألقي الآن بيانا استهلاليا بصفتي ممثلا لجمهورية ايران الاسلامية .

تترأس جمهورية إيران الإسلامية أعمال مؤتمر نزع السلاح في فترة بالغة الاهمية تشهد تطورات ذات شأن على الساحة الدولية . وان قاعة الاجتماعات التي يجتمع المؤتمر فيها عادة يجري استخدامها حاليا من أجل المحادثات بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٥٩٨ بهدف احلال سلم عادل وثابت ودائم بين العراق وايران ولفائدة المنطقة بكاملها . وهذا مظهر رمزي للصلات القائمة بين السلم والامن الدوليين من جهة ونزع السلاح من الجهة الاخرى .

وبهذه المناسبة ، أعرب رئيس جمهورية إيران الإسلامية ، سيد علي خامنئي ، في رسالة بعث بها الى المؤتمر ، عن تمنياته أن يتكلل عملنا بالنجاح في اتخاذ قرارات هامة لصالح البشرية ؛ قرارات يمكن أن تضمن السلم والامن الدوليين وأن تحول دون سباق التسلح المفرط . واختتم رسالته بقوله : "يحدوني الأمل في أن يتمكن أعضاء هذه

الهيئة المهيبة من اتخاذ خطوات صوب تحقيق الأهداف السامية للمؤتمر في ايجاد عالم أكثر أمانا عن طريق اتخاذ تدابير جماعية من أجل نزع سلاح حقيقي" .

ان وقف سباق التسلح وتنفيذ تدابير نزع السلاح لا يكون لهما مغزى إلا عندما يندرجان في إطار ضمان أمن الدول مجتمعة . وإحدى المشاكل الأساسية التي تكمن وراء سباق التسلح هي عدم فعالية تنفيذ واستخدام نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . وفي غياب ضمان فعال لأمن الدول ، ما فتئت هذه الدول تسعى الى ايجاد الأمن من خلال تعزيز القوات العسكرية والوقوع في المأزق المتواصل والمتمثل في سباق التسلح . وقد ثبت أن اتباع هذا الدرب لم يفض الى ضمان الأمن الحقيقي لدولة واحدة من الدول أو لمجموعة من البلدان . وقد بات سباق التسلح اليوم حلقة مفرغة ، يبدد موارد العالم الاقتصادية ولا يعرف له حدا . وعلى الرغم من أن المستقبل القاتم لسباق التسلح معروف لدى الجميع ، فإنه ، نظرا لعدم وجود أي نظام دولي موثوق أو منظمة دولية موثوقة قادرة على الكبح الفعال للعدوان ، فقد بات هذا السباق الاختيار الوحيد أمام كل دولة من الدول . إن تعزيز القوات العسكرية والارتفاع المتصاعد لمستوى الإنفاق العسكري لا يرتبطان ارتباطا مباشرا بالقدرة الاقتصادية للدول . بل أن خطر العدوان في منطقة من المناطق من جهة ، والسياسات العدوانية التي ينتهجها الآخرون من جهة أخرى ، كانت هي العوامل التي ساعدت أكثر من غيرها على وجود هذه النزعة .

لا بد من طمأنة شعوب العالم على أنه في حال تعرض أمنها للخطر ، فإن المجتمع الدولي سيهب لمساعدتها . وإحدى أهم وأنجع الطرق لتقديم هذا الضمان هي الاحترام التام للقواعد الملزمة للقانون الدولي أو لنظام الأحكام الآمرة المتجلية في ميثاق الأمم المتحدة والمتجسدة في قواعد القانون المعترف بها دوليا ، مثل الاتفاقيات . ومن المؤسف أن هذه القواعد قد أُخل بها في هذا العقد بحيث أن آمال الشعوب قد خابت تقريبا . إن أحد الواجبات الأساسية جدا في سبيل خدمة قضية نزع السلاح يتمثل في استعادة آمال الأمم في هذه القواعد والأنظمة الدولية من خلال تدابير بناء الثقة .

من المحزن أن نرى أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ قد انتُهك دون عقاب لمنتهكه وبهذه الدرجة من الشدة واللاتمييز . وانها لنزعة خطيرة للغاية أن تعامل شيئا فشيئا أسلحة التدمير الشامل ، مثل الأسلحة الكيميائية ، على أنها أسلحة طبيعية ، وأن يكون رد الفعل الدولي على تقارير تفيد استخدامها المستمر ، الأمر الذي أكدته عدة أفرقة استقصائية تابعة للأمم المتحدة ، يتسم بالاذعان نوعا ما . واذا أضحى استخدام هذه الأسلحة أمرا اعتياديا وفعالا لبلوغ الأهداف العسكرية ، فان الحد من هذا الاستخدام سيغدو أمرا شبه مستحيل في المستقبل . ومن المهام العاجلة لهذا المؤتمر ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح ، وضع

اللمسات الأخيرة على الصك الذي يجري التفاوض بشأنه فيما يتعلق باتفاقية شاملة وتامة ويمكن التحقق منها عالميا ، لحظر استحداث الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها . والمنجزات التي تحققت حتى الآن جديرة بالملاحظة ، ويترقب المجتمع الدولي بلهفة ابرام هذه الاتفاقية في وقت مبكر . وفي هذا الشأن ، فان تقارير أفرقة الاستقصاء ، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٦١٢ و ٦٣٠ ، ستيسر عملنا في وضع الصيغة النهائية للاتفاقية .

إن حصيلة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح كانت مثبطة للعزيمة . فقد أتيحت للمجتمع الدولي فرصة فريدة لوضع واعتماد برنامج متعدد الأطراف لنزع السلاح .ولو لم تنعدم الارادة السياسية لدى حفنة من البلدان ، لتحقيق توافق في الآراء . وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن المحادثات المتعددة الأطراف والثنائية بشأن نزع السلاح تكمّل وتدعم بعضها البعض . فبدون إحداها تكون الأخرى غير فعالة في أفضل الحالات .

وحيث أننا جميعا ضحايا محتملون لكارثة نووية ، ينبغي للمؤتمر أن يبث الحياة في المناقشات والمفاوضات بشأن البنود الثلاثة الأولى من جدول الأعمال ، التي تتناول القضايا النووية . إن سباق التسلح النووي مأساة أخلاقية وروحية . وقد بذلت طوال ما ينوف عن ٤٠ عاما ، جهود شتى لتبريره بمبررات مختلفة . إن هذا جهد يرمي الى تعليل ما لا يمكن تعليله ، والمدافعة عما لا يمكن المدافعة عنه ، وتبرير ما هو جنوني . إن وجود الأسلحة النووية ، ناهيك عن التهديد باستخدامها ، هو أمر غير مقبول من الناحية الأخلاقية في ظل أية ظروف . وما من منطقة أو بقعة من العالم بمنأى عن خطر الابادة النووية طالما أن المجال مفتوح لاستحداث أدوات الإبادة الجماعية هذه ولتطويرها ونشرها . إن الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة بين الدولتين العظميين هو تحرك في الاتجاه الصحيح ، شريطة أن تليه تدابير محددة وملموسة للحد بشكل ملموس من الترسانات النووية ، وفي الوقت ذاته ، مع عدم السعي الى تقويم الاختلال في مجالات أخرى . ولا توجد الآن أية عقبات خطيرة أمام التحقق من حظر شامل للتجارب النووية . وهذه خطوة مجدية ، ليس من الناحية التقنية فحسب ، بل ومن الناحية السياسية أيضا . وهي كذلك خطوة كان ينبغي اتخاذها منذ مدة طويلة .

إن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية ، ونحن نؤيد الجهود الرامية الى الحد من احتمالات المنازعة في الفضاء ، الذي يسعى الآن عدد متزايد من الدول الى استكشافه واستغلاله . ومن الضروري أن نتوصل الى اتفاقات تكون فعالة في منع تسليح الفضاء وتضمن استمرار نظام "السماء المفتوح" . والنظام القانوني الحالي ليس كافيا ، وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعجل خطاه في جهوده الرامية الى توطيد هذا

النظام وتعزيزه واتمامه . أما الانشطة المندرجة في إطار استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه فينبغي الاضطلاع بها وفقا للقانون الدولي ، بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة . وينبغي أن يكون الهدف النهائي لمؤتمر نزع السلاح حظر استحداث الأسلحة الفضائية واختبارها وانتاجها ونشرها حظرا تاما . والى حين أن يتحقق ذلك ، يمكن أن يكون أحد التدابير الجزئية الاكثر الحاحا فرض حظر على الاسلحة المضادة للتوابع .

وينبغي للجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية أن تواصل أعمالها بشأن قضيتين يجري النظر فيهما . فمن مصلحة الدول كافة أن تحظر الهجمات على المنشآت النووية ، حيث أن من شأنها أن تفضي الى دمار شامل ، مما تترتب عليه عواقب خطيرة . كما أن الحظر المفروض على إلقاء النفايات النووية بصورة عدائية وسرية ينبغي أن يحظى بالاهتمام الواجب في اللجنة .

إن مؤتمر نزع السلاح منوط بالمسؤولية الجسيمة المتمثلة في المساعدة على إنقاذ أجيال المستقبل من ويلات الحرب . هذه مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلينا جميعا ، وعليه يجب معالجة القضايا المعروضة على هذا المؤتمر على أساس الاقتناع بهذه القضية والتفاني في سبيلها . أدعو الله أن يوفقكم في النهوض بهذه المهمة القيمة .

وبذلك أختتم بياني الاستهلالي . ونظرا لان السفير السيد ناصري ، ممثلنا الدائم في جنيف ، منهمك ، كما تعلمون ، في المفاوضات الجارية مع الامين العام بشأن القرار ٥٩٨ ، فان مستشاري الاقدم في وزارة الخارجية ، سعادة السفير السيد علي شمس أردكاني ، سيرأس عمل المؤتمر أثناء شهر أيلول/سبتمبر الجاري . أدعو الآن السفير السيد أردكاني لتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر أيلول/سبتمبر .

السيد أردكاني (جمهورية إيران الإسلامية) يتولى رئاسة المؤتمر .

الرئيس : يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، نظره في البند ٨ من جدول الاعمال ، وعنوانه "البرنامج الشامل لنزع السلاح" . غير أنه ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، لأي عضو يرغب في طرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك . ويوجد على قائمة المتحدثين التي أمامي اليوم أسماء ممثلي النرويج والبرازيل ، ورئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، وممثل الارجنتين . أعطي الكلمة للمتحدث الاول لهذا اليوم ، ممثلة النرويج ، سعادة السيدة هلغا هرنز ، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في النرويج .

السيدة هرنز (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أستهل بياني بتهنئتكم بوصفكم الممثل الموقر لجمهورية إيران الإسلامية على توليكم اليوم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر أيلول/سبتمبر . ويسرني أنكم تتولون هذا المنصب الرفيع في وقت تحدث فيه التطورات في منطقتكم من العالم على نحو مؤات . لقد أصغيت بانتباه كبير الى البيان الهام الذي أدلى به وزير خارجيتكم ، سعادة السيد علي أكبر ولايتي .

تنعقد هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح في أعقاب الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وبلدي يظل مقتنعا بوجوب الاضطلاع بعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح بمجملها . وفي هذا السياق ، ينبغي ألا نغفل أن الدورة الاستثنائية قد أجرت مناقشة بناءة ، بل وأحدثت تقاربا بين الآراء على اختلاف اتجاهاتها . انني ، اذ أستذكر الدورة الاستثنائية الثالثة ، أعتقد أن حصيلتها تؤكد الدور الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في تعزيز عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف في فترة تشهد احراز تقدم في المفاوضات الثنائية .

عندما ألقى وزير خارجية النرويج ، السيد تورفالد ستولتنبرغ ، بيانا أمام هذا المحفل في ١٥ آذار/مارس ، قدم المنشورة التي عنوانها "المساهمات التي قدمتها النرويج الى مؤتمر نزع السلاح في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧" (الوثيقة CD/813 المؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٨) . ويشرفني أن أعرض اليوم وثيقتين جديدتين تمثلان مساهمة نرويجية اضافية في هذا المحفل الهام . وهما تعنيان بمجالات شتى من اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبغرض حظر شامل للتجارب النووية .

إن فرض حظر شامل وعالمي وفعال على الأسلحة الكيميائية هو قضية ذات أولوية في مؤتمر نزع السلاح . وقد بات هذا الهدف الهام في المتناول . ومن الضروري مواصلة الزخم الراهن في المفاوضات بهدف ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أبكر موعد ممكن . ولا ينبغي ادخار أي جهد في سبيل ازالة هذه الفئة من أسلحة التدمير الشامل . وأود أن أشيد برئيس اللجنة المعنية بالأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٨ ، سفير بولندا السيد سويكا . وقد تولى أيضا توجيه هذه الهيئة الفرعية بمقدرة منذ ست سنوات ، حيث شرع في العمل بشأن عدد من المجالات الهامة من الاتفاقية . وقد تم احراز تقدم هام منذ ذلك الحين . غير أن علينا أن نقر بأنه لا يزال هناك عدد من القضايا السياسية الحساسة والمشاكل التقنية المعقدة التي يتعين حلها .

ان الاتفاقية تنطوي على التحقق من ازالة المخزونات ومرافق الانتاج طوال فترة مدتها ١٠ سنوات ، فضلا عن مراقبة الصناعة الكيميائية على أساس منتظم . ولم يتم قط

في السابق ابرام معاهدة متعددة الاطراف تتسم بهذا النطاق الواسع وتنص على نظم تحقق شاملة كهذه . ومن ثم ، سيكون لاتفاقية الاسلحة الكيميائية أثر هام في اتفاقات نزع السلاح المتعددة الاطراف مستقبلا .

ويمثل عدم الانتاج احدى القضايا الرئيسية التي لم يُبت فيها بعد . غير أن المناقشات التي جرت أثناء اجتماع الخبراء الصناعيين في تموز/يوليه قد أوضحت جوانب معينة من هذه المسألة . وعلاوة على ذلك ، فان المقترح السوفياتي باجراء عمليات تفتيش تجريبية لمرافق الصناعات الكيميائية ، الذي تجري متابعته في اللجنة المعنية بالاسلحة الكيميائية ، ربما ييسر زيادة التقارب بين الآراء .

وحتى الآن لم تعلن سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أنهما يمتلكان أسلحة كيميائية . وينبغي أن تحذو حذوهما البلدان الاخرى التي لديها مخزونات من هذه الاسلحة . غير أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بوصفهما البلدين اللذين يمتلكان أكبر مخزونات الاسلحة الكيميائية في العالم ، يتحملان مسؤولية خاصة عن تنفيذ حظر على الاسلحة الكيميائية . ومن ثم ، يسرني أن ألاحظ أن الرئيس ريغن والامين العام غورباتشيف قد أكدا من جديد في اجتماعهما في موسكو أهمية الجهود الرامية الى التصدي ، على سبيل الاستعجال المستمر ، الى التحديات الفريدة التي ينطوي عليها حظر الاسلحة الكيميائية ، والى تحقيق اتفاقية فعالة .

ان عملية التفاوض المتعدد الاطراف قد تيسرت بالفعل بواسطة المحادثات الثنائية ، التي جرت مؤخرا في مجال تدمير مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية . وفي هذا السياق ، أرحب أيضا بالاعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه فيما يتعلق بموقع مرافقها الخمسة لانتاج الاسلحة الكيميائية .

ينبغي لجميع الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح أن تبذل جهودا حثيثة في سبيل ابرام اتفاقية عالمية وشاملة ويمكن التحقق الفعلي منها . وهناك في الواقع ، في هذه المرحلة من المفاوضات ، ضرورة لتبادل متعدد الاطراف للبيانات ذات الصلة بالاتفاقية .

وبوسعي أن أؤكد لكم أن النرويج ، التي ليس لديها أسلحة كيميائية ، سوف تواصل اضطلاعها بدور نشط في العمل في سبيل وضع اتفاقية تحظر هذه الاسلحة الغادرة . ويدين بلدي ادانة شديدة استخدام الاسلحة الكيميائية على أي نحو مخل ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وتشدد التقارير الصادرة مؤخرا عن استخدام الاسلحة الكيميائية على ضرورة تخليص العالم من هذه الاسلحة البغيضة نهائيا وعلى نحو حاسم .

في عام ١٩٨١ ، شرع النرويج في برنامج بحوث عن التحقق من اتفاقية الاسلحة الكيميائية . هذا البرنامج ، الذي تضطلع به مؤسسة بحوث الدفاع النرويجية ، يُعنى على وجه الخصوص بالتحقق من الاستخدام المزعوم للاسلحة الكيميائية . ان هدف برنامج البحوث النرويجي مزدوج . فأولا ، يسعى البرنامج الى وضع اجراءات محددة وعملية للتحقق من الاستخدام المزعوم للاسلحة الكيميائية ، بحيث يمكن تطبيق هذه الاجراءات على مدار السنة وبحيث تغطي جميع مراحل هذا الاستقصاء . وثانيا ، فان العمليات الميدانية والاعمال التحليلية ترمي الى ايجاد قاعدة بيانات صحيحة وواقعية ، ستيسر تنفيذ الاتفاقية حالما تصبح نافذة .

وفي حين أن بحوثنا السابقة كانت مركزة على التحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في ظروف شتائية ، فان العمليات في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ قد اضطلع بها في ظروف صيفية . وترد الاستنتاجات الرئيسية من هذه البحوث في الوثيقة CD/861 ، التي أتشرف بعرضها على هذا الاجتماع .

وكما ذكر في الوثيقة CD/861 ، فمن الجدير بالاهتمام في سياق اتفاقية الاسلحة الكيميائية أن عوامل الاعصاب سارين وسومان وتابون وفي اكس ، فضلا عن عامل التبثّر ، غاز الخردل ، يمكن التحقق منها في عينات تؤخذ من الماء أو العشب أو الرمل أو التراب بعد التعرض لمدة أسبوعين الى ظروف صيفية . كما أثبتت النتائج أن الاجراءات الموضوعة فيما يتعلق بالظروف الشتوية يمكن تطبيقها مباشرة في ظروف الصيف . وقد أثبتت التجارب بدرجة أكبر صحة الاجراءات المقترحة للتحقق من الاستخدام المزعوم للاسلحة الكيميائية ، تلك الاجراءات التي قدمتها كندا والنرويج في الوثيقة CD/766 المؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، والتي يشير اليها "النص المتداول" الحالي . وأخيرا ، تشير الاستنتاجات الى ضرورة تحسين الجوانب التقنية للأساليب التحليلية في ضوء التطورات التقنية والعلمية السريعة .

اننا نعتقد بأن هذا النوع من الاعمال مفيد بصدد المناقشات الجارية في اللجنة المعنية بالاسلحة الكيميائية بشأن تصريف عمليات التفتيش بالتحدي والمبادىء التوجيهية ذات الصلة بهيئة التفتيش الدولية . واضافة الى ذلك ، فان عناصر عديدة من الاجراءات الموضوعة يمكن استخدامها في التحقق من أجزاء أخرى من الاتفاقية ، مثل تدمير المخزونات ، وما الى ذلك . ومن ثم ، يسرني أن أحيطكم علما بأن برنامج البحوث النرويجي سيستمر بهدف الاسهام في وضع اتفاقية فعالة .

ان حظر التجارب النووية هو أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر . فان حظرا للتجارب يجب أن يمنع تجارب الاسلحة النووية والتفجيرات النووية

السلمية على السواء ، حيث توفر هذه التفجيرات ، حتما ، معلومات ذات صلة بالشؤون العسكرية . ان حكومتي ترحب بتجربة التحقق الأولى المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، التي أجريت في موقع التجارب التابع للولايات المتحدة في نيفادا في ١٧ آب/أغسطس . ونأمل من هذه التجربة ، والتجربة المقرر اجراؤها في غضون أسبوعين في موقع التجارب السوفياتي بالقرب من سيميبالاتنسك ، أن تمهدا الطريق للتحقق المبكر من معاهدتي العتبة لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ .

وينبغي لشبكة اهتزازية عالمية أن تشكل الجزء الجوهري من نظام التحقق فيما يتعلق بحظر شامل للتجارب النووية . فهذا يبرز مغزى العمل الذي يقوم به فريق الخبراء العلميين المخصص بشأن التجربة العالمية الكبيرة النطاق في تبادل البيانات الاهتزازية ومعالجتها ، وبشأن مفاهيم شبكة دولية حديثة لتبادل البيانات الاهتزازية . ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للاتفاق بين الولايات المتحدة والنرويج بشأن البحوث المتعلقة بصفائف مسجلات الاهتزازات . وأسفر هذا التعاون في مجال البحوث عن نتائج بعيدة الأثر في ميدان التحقق الاهتزازي من حظر شامل للتجارب النووية . وبدأ ذلك مع انشاء الصفيفة الاهتزازية النرويجية ذات الفتحة الكبيرة في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ . وكان ثمة اجراء هام آخر هو افتتاح صفيفة (NORESS) المتقدمة ذات الفتحة الصغيرة في جنوب النرويج في عام ١٩٨٥ ، وصفيفة مرافقة ، هي (ARCESS) ، التي أقيمت في منطقة القطب الشمالي في فينمارك بشمال النرويج في عام ١٩٨٧ .

وأتشرف اليوم أن أقدم لهذا المؤتمر الوثيقة CD/862 المتعلقة بانشاء شبكة اهتزازية عالمية تضم صفائف ذات فتحات صغيرة . وتصف الوثيقة النتائج الأولية المستخلصة من صفيفة (ARCESS) وتتناول أهمية الخبرة المكتسبة من (NORESS) و(ARCESS) في العمل الذي يضطلع به حاليا فريق الخبراء العلميين .

وفي عام ١٩٨٦ ، اقترحت النرويج أن تضم الشبكة الاهتزازية العالمية ، بقدر ما هو ممكن من الناحية العملية ، صفائف اهتزازية ذات فتحات صغيرة ، مع استخدام مفهوم (NORESS) كأساس لتوحيد المعايير (الوثيقة CD/714 المؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦) . والنتائج الأولية المستخلصة من صفيفة ARCESS الجديدة تدعم الحجج المستخدمة أساسا لذلك المقترح .

وستظل النرويج تعلق أهمية على جهود البحث الرامية الى زيادة استغلال امكانات الصفائف الاهتزازية في شبكة عالمية مستقبلا . وسيتمثل الهدف الشامل لهذا البحث في الاسهام في تصميم واختبار شبكة عالمية . وعند اقامة هذه الشبكة ، ستكون في موقف فريد يتمثل في القدرة على تقديم بيانات من أجل كشف الظواهر الاهتزازية

وتحديد موقعها وتعيينها في جميع أنحاء العالم على نحو سريع وموثوق . ومن شأن هذه الشبكة أن تكون ذات قيمة حاسمة في بث الثقة فيما بين جميع الدول بالامتثال لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وفي البيان الذي ألقيته في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، كان لي الشرف في تأكيد التزام الحكومة النرويجية باتاحة المنشآت الاهتزازية الثلاثة في النرويج - (NORSAR و NORESS و ARCESS) - بوصفها محطات في شبكة اهتزازية عالمية . هذه المحطات ، وهي من بين أحدث المحطات في العالم توفر تغطية اهتزازية ممتازة فيما يتعلق بجزء كبير من النصف الشمالي من الكرة الأرضية فضلا عن أجزاء من النصف الجنوبي منها .

ومن شأن فرض حظر شامل للتجارب النووية أن يسهم في تعزيز جهود عدم الانتشار الرأسي والأفقي على السواء . ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي رأينا أن المعاهدة ما زالت أهم اتفاق متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة أبرم حتى الآن . وقد أسهمت المعاهدة مساهمة لا يستهان بها في الاستقرار والأمن الدوليين . ويعلق بلدي أهمية أساسية على المؤتمر الاستعراضي الرابع ، الذي سيعقد عام ١٩٩٠ .

وقبل اختتام بياني ، أود أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديري ، من خلالكم . أيها السيد الرئيس ، لوفد الاتحاد السوفياتي على توجيهه الدعوة أيضا لممثل من النرويج الى البيان العملي لازالة ثلاث قذائف من طراز SS-20 في ميدان كابوستين يار للتجارب في ٢٨ آب/أغسطس . وكان هذا البيان العملي مظهرا لأهمية معاهدة القوى النووية المتوسطة ، وتقدر حكومتي عاليا الدولتين اللتين أخرجتا هذه المعاهدة الى حيز الوجود .

لقد اقتصرت على تناول بندين من البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . والنرويج ، وهي المرشح المعتمد للمجموعة الغربية لعضوية المؤتمر ، تشارك في عمل جميع الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح . وبوسعي أن أؤكد لكم أننا سنواصل مشاركتنا الفعالة في الجهود الهامة لهذا المؤتمر في سبيل تعزيز عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف .

الرئيس : أشكر ممثلة النرويج الموقرة على بيانها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها الى الرئيس . أعطي الكلمة الآن الى ممثل البرازيل ، سعادة وكيل الأمين العام للشؤون المتعددة الأطراف والشؤون السياسية الخاصة ، السيد برناردو بيريكاس .

السيد بيريكاس (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : تفضلوا ، أيها السيد الرئيس ، بقبول أطيب تمنيات وفد البرازيل بنجاح أعمالكم وبقبول تعهدنا بالتعاون على أكمل وجه . لقد أصغينا باهتمام كبير الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية . وأود أيضا ، بالنيابة عن وفد البرازيل ، أن أهنىء سفير أندونيسيا السيد لويس على ما أنجزه من عمل ممتاز بوصفه رئيسا للمؤتمر لشهر آب/أغسطس .

ان حكومة البرازيل تعطي أولوية عليا لعمل مؤتمر نزع السلاح ، وتعتقد اعتقادا راسخا بوجوب السير التام للولاية التفاوضية المسندة اليه من قبل الأمم المتحدة . ان الحفاظ على هذا المحفل وتعزيزه هو أمر جوهري بالنسبة الى المجتمع الدولي ، وخاصة فيما يتعلق بالغالبية العظمى من الدول ذات السيادة التي ، بصرف النظر عن قوتها العسكرية ، لا يمكنها أن تتخلى عن الحق في أن يكون لها صوت ، على أساس عادل وديمقراطي ، بشأن المسائل المتصلة ببقائها .

والبرازيل واعية وفخورة جدا بالاسهامات التي قدمتها ، قولا وفعلا ، في سبيل قضية السلم ونزع السلاح . ويبين سجل هذا المؤتمر والهيئات التي سلفته أننا - الى جانب أعضاء آخرين في مجموعة البلدان المحايدة وغير المنحازة - كنا دوما في طليعة من يبذل الجهود الرامية الى التقليل من خطر الحرب والتوترات الدولية ، عن طريق تقديم مقترحات ابداعية وواقعية ، وجد بعضها ، في نهاية المطاف ، تعبيرا في معاهدات دولية رئيسية ، مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

ومع دخول مؤتمر نزع السلاح الشهر الاخير من الجلسات العامة الرسمية في دورته لعام ١٩٨٨ ، ترى البرازيل أن هذه فرصة مناسبة لتقدير الموقف في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي . وكان عام ١٩٨٨ عاما ذا دلالة كبيرة في العلاقات الدولية . ويبدو أن سمته الرئيسية حتى الآن هي مظاهر التقدم المحرز في سبيل حل بعض الأزمات الاقليمية الرئيسية في العالم .

ان التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة أفغانستان ، والمفاوضات بين العراق وايران - التي تجري في هذا المبنى ذاته - والمحادثات الرباعية الجارية بشأن الحالة في الجنوب الافريقي ، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هي أمثلة بارزة على امكانيات حل المنازعات سلميا وبرهان على عدم وجود بديل حقيقي عن السلم والعدل . وعلى الرغم من أن النجاحات التي تحققت في مجال المنازعات الاقليمية قد أسفرت عن مظاهر جديدة للايمان في فضائل تعدد الأطراف ، مع أنه قد طُلب بسرعة الى

المجتمع الدولي أن يعرب عن تأييده ودعمه للاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن ، فان هذه الثقة المجددة في الامم المتحدة لم تمتد الى مجالات أساسية أخرى من نشاط المنظمة .

وفي حزيران/يونيه الماضي ، عقدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وسبقها اتفاق ذو دلالة بين الدولتين العظميين بشأن القوات النووية المتوسطة . ومن ثم ، كان بامكان الدورة المذكورة أن تستفيد من تحسن المناخ من أجل احراز تقدم حقيقي على طريق نزع السلاح . وبالطبع ، فان للمجتمع الدولي مبررا كافيا لعدم الشعور بالرضا ازاء انعدام توافق الآراء في نهاية الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، ولكن ليس هناك أيضا ما يدعوه الى خيبة الامل الشديدة أو للشعور بالهزيمة . ان الممانعة والعرقلة ذاتهما اللتين حالتا حتى الآن دون تنفيذ برنامج العمل المعتمد في عام ١٩٧٨ لن تزولا ، حتى ولو اعتمدت وثيقة ختامية توافقية جديدة تكمل برنامج العمل المذكور . ان عملية التغير الهامة الجارية على الساحة الدولية ربما تكون قد بعثت فينا درجة معينة من فرط الامل ، حيث كان بعضنا مقتنعا بأنه اذا لم يتسن تطبيق النهج المتعدد الاطراف عندما تختلف الدول العظمى ، فان العكس يكون صحيحا بصورة تلقائية . ومن المؤسف أن منطق التفكير السياسي قد فاجأنا من جديد . وانطلاقا من الحقائق ذاتها - التقدم المحرز في الحوار بين الدولتين العظميين وفي مفاوضاتهما الثنائية - توصل آخرون الى استنتاجات مختلفة ؛ وهي أن النهج الثنائي هو النهج الصحيح لمعالجة معظم البنود المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح ، وأن النهج المتعدد الاطراف لا يمكن تطبيقه ، في ظل رقابة صارمة ، الا في مجالات محددة جدا - مثل الاسلحة الكيميائية - أو بشأن ما يسمى ب "المواضيع الافقية" - مثل تدابير بناء الثقة أو التحقق .

اننا ، بدلا من الاعتقاد بأننا ندخل عهدا من النهج الثنائي المتجدد أو النهج المتعدد الاطراف الانتقائي ، نفضل أن عملية التغير هذه ، اذا كانت مستمرة وثابتة بدرجة كافية ، سوف تسفر تدريجيا عن مزيد من النتائج وسوف تعزز أخيرا النهج الحقيقي المتعدد الاطراف ، ولا سيما في مفاوضات نزع السلاح . ولا بد لنا من الاقرار ، على أي حال ، بأن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح قد عقدت في وقت كانت فيه الاتجاهات لا تزال غير واضحة تماما ، حيث كانت البوادر المشجعة لا تزال تشوبها المخاوف القديمة ، وحيث كانت المدارك الجديدة تتفاعل مع ردود الفعل المترسخة ، سواء على المستوى الثنائي أو الاقليمي أو العالمي . وقد أدى هذا التمازج والترابط بما يكتنفهما من تعقيد ولبس الى تفاقم مصاعبنا . والتوافق الظاهري في الآراء في نيويورك كان ، على نحو ما ، نتيجة ثانوية لموسم عدم التيقن هذا الذي يشهده العالم حاليا .

وتعتقد البرازيل أنها قد أدت دورها . وقد تعهد الرئيس سارنيه ، تعبيرا عن التزام بلدي العميق والجاد بنزع السلاح ، بابلاغ رسالة البرازيل بنفسه للجمعية العامة . وطرح بعض المبادىء التي نعتبرها أساسية في توجيه المداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ، وهي : وجوب امتناع أية دولة عن مطالبة أية دولة أخرى بتدابير نزع سلاح لا تكون هي نفسها مستعدة لاتخاذها ؛ وان الهموم المتعلقة بأمن دولة انما هي هموم لا تختلف من حيث شرعيتها ، وأهميتها ، وصلتها بالموضوع ، عن هموم أية دولة أخرى ؛ وان التنمية الصناعية والتكنولوجية لا تحرر أي بلد من الالتزام بمراعاة واحترام تدابير نزع السلاح التي اتفق عليها دوليا ؛ وان عدم تسليح الفضاء الخارجي يشكل شرطا مسبقا أساسيا لاعتماد تدابير ذات شأن فيما يتعلق بنزع السلاح الاقليمي ؛ وان انتشار الاسلحة النووية جغرافيا يعرض للخطر السياسة التي تنتهجها دول كثيرة في التخلي عن خيار الاسلحة النووية .

ان الكثير مما حدث خلال الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح لن يتخذ شكله التاريخي النهائي الا في الاشهر والسنوات القادمة ، حتى وان ظل التاريخ يلون الماضي بظلال الزمن . وثمة أفكار كثيرة قد عرضت لأول مرة في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، ويلزم أن تنضج وأن تُفهم فهما تاما من جانب جميع المشتركين . ونأمل أن تكون بعض الافكار القديمة قد قدمت في تلك الدورة للمرة الاخيرة ، حيث أنها قوبلت مجددا برفض واسع النطاق . وسيزداد هذان الاتجاهان وضوحا في المستقبل .

ان البرازيل ، اعادة منها لتأكيد تفانيها الدائم من أجل السلم والعدل في العلاقات الدولية ، وبرهنة منها أيضا على استعدادها لمواصلة العمل بصورة متزايدة من أجل بناء عالم أفضل وأكثر أمانا للجميع ، قامت برعاية الاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون في منطقة جنوب المحيط الاطلسي ، الذي عقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه وحضره ممثلون رفيعو المستوى عن ٢١ دولة من دول منطقة جنوب المحيط الاطلسي . وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع ، الذي رأى جميع المشتركين أنه تحقق على أكمل وجه ، اتاحة المجال لاجراء مناقشة مثمرة وبناءة فيما بين دول منطقة جنوب المحيط الاطلسي بشأن سبل تعزيز التعاون فيما بينها من أجل السلم والتنمية .

واعتُمدت الوثيقة الختامية للاجتماع بتوافق الآراء ، وتم توزيعها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . وقد طُلب فيها الى دول المناطق الاخرى ، ولا سيما الدول ذات الشأن من الناحية العسكرية ، أن تحترم منطقة جنوب المحيط الاطلسي احتراما دقيقا بوصفها منطقة سلم

وتعاون وأن تبرهن على استعدادها لاتخاذ تدابير محددة لضمان تخفيض وجودها العسكري فيها وازالته في نهاية المطاف ، وعدم ادخال أسلحة نووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وعدم امتداد منافسات ومنازعات الى المنطقة هي غريبة عليها . كما شاطر المشتركون الرأي بأن اعتماد تدابير في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة ينبغي ألا يفضي الى اعادة نشر أسلحة نووية الى مناطق جغرافية أخرى وينبغي ألا تعقبه اعادة نشر هذه الأسلحة الى تلك المناطق . وكما ذكر الوزير أبريو سودريه :

"ان هذه المبادرة معلم من معالم تاريخ العلاقات الدولية . وهي تجسد تصميم بلداننا على النهوض ، على نحو يتسم بالنضوج ، بدورها المتزايد أهمية على الساحة الدولية . ان هذه المبادرة ، الى جانب مساع أخرى ذات الدلالة في مختلف مناطق النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، تُظهر بوضوح تصميم البلدان النامية على تحمل نصيبها من المسؤولية عن صون السلم وتقليل حدة التوتر في مناطقها ، وعن حفز التعاون ذي الفائدة المتبادلة ".

اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن نجاح اجتماع ريو سيعطي دفعة اضافية للجهود التي تبذلها دول جنوب المحيط الأطلسي في سبيل تنمية علاقاتها في كنف السلم والحرية ، بما يعود عليها بالفائدة المتبادلة وبالفائدة للمجتمع الدولي ككل .

قبل أن أختتم بياني ، أود أن أعلن رسميا أمام مؤتمر نزع السلاح أنه ، بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، اعتمدت الجمعية الدستورية الوطنية في البرازيل ، وأدرجت في المشروع النهائي للدستور البرازيلي الجديد ، بندا ينص على أنه "يسمح بجميع الأنشطة النووية في الأراضي الوطنية للأغراض السلمية دون سواها وبموافقة الكونغرس الوطني" . ان هذا القرار ذا السيادة الذي يتخذه ممثلو الشعب البرازيلي المنتخبون لوضع الدستور الجديد للبلد يرفع الى أعلى مستوى ممكن التعبير القانوني عن السياسة التي ما فتئت تنتهجها البرازيل ضد جميع أشكال انتشار الأسلحة النووية . انني على اقتناع بأن جميع البلدان الممثلة هنا ستدرك تماما مغزى لهذا القرار .

الرئيس : أشكر ممثل البرازيل على بيانه ، كما أشكره على العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . أعطي الكلمة الآن لرئيسة اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، سعادة الآنسة سولزبي ، سفيرة المملكة المتحدة ، التي ستعرض تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/864 .

الآنسة سولزبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أستهل بياني بالاعراب عن بالغ سروري لكوني من بين أول من يهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة .

واسمحوا لي ، اذ أتحدث الآن بوصفي مندوبة المملكة المتحدة ، أن أرحب بكم بمناسبة توليكم هذا المنصب الرفيع وأن أؤكد لكم تعاون وفدي تعاونا تاما في الأسابيع القادمة . واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر للسيد لويس ، سفير اندونيسيا ، على رئاسته خلال شهر آب/أغسطس .

وكما ذكرتم ، فانني آخذ الكلمة اليوم لكي أعرض التقرير السنوي للجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، التي كان لي شرف رئاستها هذا العام . لقد تسنى للجنة المخصصة أن تعتمد تقريرها في الوثيقة CD/864 في نهاية الأسبوع الماضي . انني ممتنة للوفود المشاركة في أعمال اللجنة ، والتي يسّر لي نهجها التعاوني أن أعرض التقرير اليوم .

آمل أن يتمكن المندوبون الأكارم من الاتفاق على أن تقرير اللجنة المخصصة يقدم عرضا وجيزا لكنه واضح لأعمالنا . كان ذلك هو هدفنا ، على أي حال . ويشمل التقرير ، بالطبع ، تقريري فريقي الاتصال ، وهما : التقرير المتعلق بحظر الأسلحة الاشعاعية بالمعنى التقليدي ، والتقرير المتعلق بحظر الهجمات على المنشآت النووية . ويرفَق بهذين التقريرين سجلات المنسقين ، التي يتجلى فيها النظر في القضايا التي تم تناولها . وأعتقد شخصيا أن هذه السجلات تعطي صورة واضحة عن حالة أعمالنا ، مع عدم محاولة اخفاء اختلاف الرأي داخل المؤتمر . وتوصي اللجنة المخصصة بأن نستوحي من تقريري فريقي الاتصال المذكورين بوصفهما أساسا للعمل مستقبلا . وهما ليسا ملزمين للوفود ، التي تحتفظ بمرونة تامة فيما تتخذه من اجراءات مستقبلا . انني متيقنة من أن التقرير سيقدم مساعدة قيمة للجنة المخصصة لدى مواصلتها مهمتها في التوصل الى اتفاق بشأن جوهر أعمالها .

ويبين تقريرا فريقي الاتصال أن اللجنة المخصصة قد أحرزت بالفعل تقدما خلال هذا العام . ففي دورة الربيع ، ركز فريقا الاتصال اهتمامهما على التحقق والامتثال ، وعلى عناصر رئيسية أخرى كذلك ، وتمكنا من سد ثغرات كانت قائمة في تقارير سابقة . وفي دورة الصيف ، أجرى فريقا الاتصال استعراضا للنصوص ، وقدمت مقترحات جديدة ، مما ساعد على زيادة توضيح وتطوير المواقف المتخذة من قبل الوفود . غير أنه يتعين علي أن أقول أنه ما زالت هناك خلافات كبيرة بشأن الجوهر ، ولم تظهر أية دلائل تشير الى أن هذه الخلافات هي في طريقها الى الحل .

وكما يبين التقرير ، فقد نظرت اللجنة المخصصة هذا العام ، كما في العام الماضي ، في موضوعيها في فريقي اتصال منفصلين . ولم تحاول اللجنة مناقشة ما اذا كان سيتم الابقاء على هذا النهج في العام القادم ، وقد اختلفت الآراء ، في الماضي ،

بشأن مزايا هذا النهج . غير أن تجربتي الخاصة هذا العام تحملني على الاتفاق الكامل في الرأي مع سفير هنغاريا ، السيد مايستر ، الذي قال لدى عرضه تقرير العام الماضي أن الاجراء المتمثل في وجود فريقي اتصال منفصلين كان خطوة في الاتجاه الصحيح .

ومن الجلي لكل من شاركوا في أعمال اللجنة المخصصة أن فريقي الاتصال قد تحملا العبء الرئيسي . ويذكر التقرير أن المنسقين الاثنين ، وهما السيد وايارابي من اندونيسيا والسيد غيورفي من هنغاريا ، قد ساعدا الرئيس . ان هذا أسلوب مدروس في الاعراب عن ذلك ، بما يناسب تقريرا مطبوعا . وفي الواقع أنهما قد كرسا ، كلاهما ، قدرا كبيرا من الوقت والجهد والابداع لمهامهما ، التي لم تكن دوما محددة بوضوح . وقد وجدت غبطة كبيرة في العمل مع كليهما ، ويسرني أن أعرب عن شكري الصادق لهما على عملهما الممتاز . كما أتوجه بالشكر الى منسقي المجموعات ، وبالطبع ، الى الأمانة ، على تعاونهم ومساعدتهم . ويشرفني أن أقدم التقرير اليكم ، أيها السيد الرئيس ، والى المؤتمر .

الرئيس : أشكر رئيسة اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية على عرض تقرير هذه اللجنة . وأود أن أهنىء السفيرة الآنسة سولزبي على انجاز العمل بنجاح في الهيئة الفرعية التي ترأستها . وأرغب أن أنوه بأن هذه هي أول لجنة مخصصة تعتمد تقريرها في مرحلة يتصف فيها العامل الزمني بأهمية جوهرية لكي يتسنى اختتام الدورة السنوية في الموعد المقرر . وأعتزم عرض تقرير اللجنة المخصصة على المؤتمر من أجل اعتماده في نهاية جلستنا العامة القادمة .

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ، السفير السيد كامبورا .

السيد كامبورا (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : السيد السفير أردكاني ، مع بدء فترة رئاستكم ، وبصفتكم ممثل جمهورية إيران الإسلامية ، في هذه المرحلة الاخيرة من دورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح ، أود أن أعرب لكم عن تمنياتنا بكل نجاح في هذه المهمة الحساسة ، كما أعرب ، بالنيابة عن الوفد الأرجنتيني ، عن استعدادنا للتعاون معكم . لقد أصغينا باهتمام كبير الى البيان الذي ألقاه وزير خارجية إيران ، سعادة الدكتور علي أكبر ولايتي ، وكذلك الى البيان الذي ألقته وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في النرويج ، سعادة السفيرة هلغا هرنز ، وسندرس هذين البيانين كليهما بعناية بالغة .

مع قرب اختتام دورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح ، لدينا احساس بأن أوضاعا مؤاتية تسود الساحة الدولية حاليا وأن هذه الأوضاع لا تنعكس على النحو الصحيح في

أعمال مؤتمر نزع السلاح . ولا يسعنا أن نغفل أن ثمة أوضاعا آخذة في الظهور ، مفضية الى بدء فترة من الانفراج الدولي . وهي فترة تتصف بتباطؤ ملحوظ في خطى سباق التسلح ، هذا السباق الذي ، مع فتراته المختلفة من الفوران والانحسار ، قد ترك أثره القاتم في السنوات التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية . ان العلاقة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، الى جانب الحلول التي يجري التوصل اليها تدريجيا في المنازعات الاقليمية من خلال التخلي عن المواجهة العسكرية لصالح حل سياسي ، هي سمات ذات دلالة في الشؤون الدولية يفترض فيها أن تحفز على اجراء مفاوضات لنزع السلاح في الاطار المتعدد الأطراف .

غير أن ذلك لم يحدث ، ويبدو أن مداولاتنا قد عادت الى نمط يتجاهل هذا الجو الدولي الجديد والايجابي . وما زلنا غير قادرين على ايجاد سبيل للتغلب على الكوابح السياسية وازالة المآزق الاجرائية التي تعرقل عمل المؤتمر . وعلى وجه الخصوص ، فاننا نعتقد أنه ما زال هناك انعدام للثقة على نحو بارز لا مبرر له فيما يتعلق بمهمة التفاوض البناء التي يمكن انجازها في هذا المؤتمر بشأن بعض البنود المدرجة في جدول أعماله . كما نعتقد بامكان ادراج بنود أخرى نرى أنه قد حان الوقت لمعالجتها في محادثات ثنائية في اطار مؤتمر نزع السلاح . ويأمل وفد الارجنتين أن تتيح الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة مؤاتية للنظر ، على نحو مناسب ، في الامكانيات التي توفرها الحالة الدولية الجديدة في عملية نزع السلاح .

اننا نود ، في المقام الأول ، أن نعرب عن اتفاقنا مع من قالوا بأن المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التحقق من التجارب النووية ستكون قد اجتازت ، بحلول ذلك الوقت ، عقبة هامة مع اتمام التجارب المشتركة . وعلينا أن نقول أننا نشاطر غيرنا الاهتمام الواسع الانتشار في جميع أنحاء العالم بشأن هذه المفاوضات ، التي تتقدم ببطء ، خطوة خطوة . ولا بد لنا من أن نشير الى أن رؤساء الدول أو الحكومات الذين تبنوا مبادرة الدول الست من أجل السلم ونزع السلاح قد دعوا الى ابرام اتفاق دولي يضع نهاية للتجارب النووية بصورة نهائية عندما ذكروا في اعلان استكهولم الذي أصدروه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ أن "أي اتفاق يترك مجالا لمواصلة التجارب لن يكون مقبولا". وعليه ، فاننا نأمل أن التجارب المشتركة ستمكن الطرفين من التصديق بسرعة على معاهدة عتبة حظر التجارب (معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية) لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ ، لكي يتم احراز تقدم حاسم نحو وقف تفجيرات الأسلحة النووية بشكل نهائي ويمكن التحقق منه . وحال اكمال هذه المرحلة ، نعتقد أن الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد تكون في موقف يمكنها من أن تعتمد ، بتوافق الآراء ، قرارا واحدا بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية يُستند اليه في وضع ولاية

تفاوضية للجنة المخصصة في مؤتمر نزع السلاح . ويجب أن يكون للتقدم المحرز على الصعيد الثنائي وقعا على الصعيد المتعدد الأطراف ، لكي تتحرك أجهزة الأمم المتحدة قدما في التفاوض بشأن حظر عالمي لتجارب الأسلحة النووية ، بدءا باقامة نظام عالمي مناسب للتحقق يضمن بالتالي الامتثال للمعاهدة امتثالا فعليا . ونحن نرى في هذا الشأن أن أي تقدم ثنائي يُحرز في تحقيق الاتساق بين ترتيبات التحقق المختلفة التي سيتم اتخاذها من شأنه أن يسهم في الأعمال الهامة التي ما برح فريق الخبراء العلميين التابع لمؤتمر نزع السلاح يضطلع به منذ عدد من السنوات برئاسة الدكتور دالمن من السويد .

ونلاحظ مع الارتياح أن الأنشطة التمهيدية للتجربة الكبيرة النطاق المتعلقة بتبادل البيانات الاهتزازية توشك أن تبدأ ، بتنسيق الدكتور باشم من كندا . ونود أن نقول في هذا الشأن أنه ، فيما يتعلق بسير العمل الفعلي للشبكة الاهتزازية المقرر اقامتها مستقبلا ، فاننا نشاطر وفودا عديدة الرأي الذي أبدته وكرر الاعراب عنه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في الجلسة العامة المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ، والذي يؤيد اعتماد مفهوم "المحطة المفتوحة" فيما يتعلق بالدول المشتركة في الشبكة ، مما يضمن امكانية الحصول على المعلومات المتاحة بحرية وديناميكية وبلا قيود . والأرجنتين ، في عمليات تبادلها للبيانات الاهتزازية على الصعيد الاقليمي ، تتبع هذا النهج بصورة غير رسمية مع المؤسسات المتعاونة في أمريكا الجنوبية . ونعتقد أن اعتماد نهج "المحطة المفتوحة" هو أكثر الخيارات منطقية ، نظرا للطابع التعاوني لهذه العملية المتعددة الأطراف .

كما نود أن نعرب عن تقديرنا لحكومتي كندا واليابان على اعلانهما عن عقد حلقات دراسية وحلقات تدريبية تقنية لتبادل الخبرات في مجال جمع وتحليل البيانات الاهتزازية ، من المقرر أن تلتئم في الربيع والخريف من عام ١٩٨٩ على التوالي . وهذا النوع من الاجتماعات التقنية ، الشبيهة بالاجتماعات التي نظمتها السويد في اطار مبادرة الدول الست من أجل السلم ونزع السلاح في أيار/مايو الماضي في لينكوبنغ ، يقدم برهانا واضحا على أننا نتمتع بالدعم العلمي اللازم لتحقيق تقدم صوب وقف تجارب الأسلحة النووية . يبقى هناك القرار السياسي للقيام بذلك .

اننا نتفهم نوايا البلدان التي اقترحت تعديل معاهدة حظر التجارب النووية الجزئية لعام ١٩٦٣ بغية التعويض عن عدم التحرك في مؤتمر نزع السلاح نحو الشروع في عملية تفاوضية ترمي الى انهاء تجارب الأسلحة النووية . واذا كان مؤتمر نزع السلاح غير قادر على التفاوض بشأن معاهدة لهذا الغرض ، فمن المنطقي أن تقترح بعض البلدان تعديل معاهدة عام ١٩٦٣ . ولكن في الوقت ذاته ، اذا كان هناك بلدان ترى أن عملية

التعديل ليست أنسب الطرق لمعالجة هذه المسألة ، فينبغي ألا تضع عقبات أمام العمل المتسم بالمسؤولية ، في محفل التفاوض المتعدد الأطراف ألا وهو مؤتمر نزع السلاح .

كما نعتقد أن اعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ليس أمرا بعيدا . ومن المحتمل بعض الشيء أن تعمل الجمعية العامة الى صياغة قرار من شأنه أن يحظى بتأييد الوفود بالاجماع . ومن شأن ذلك أيضا أن يعطي دفعة كبيرة لأعمال المؤتمر في العام القادم . ونحن نرى ، في هذا الشأن ، أن من حقنا أن نطالب ببذل جهود تستهدف ، على الأقل ، تيسير النظر والتقدم ، على أساس متعدد الأطراف ، بشأن المقترحات المعروضة على اللجنة المخصصة والمتمشية مع النظام القانوني المتعدد الأطراف القائم حاليا بشأن الفضاء الخارجي ، وكذلك مع أحكام معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ، التي يبدو أن المفاوضات الثنائية بشأنها تسجل تقدما ملحوظا ، وفقا للمعلومات المتاحة . كما نعتقد أن الجمعية العامة ستكون في موقف يتيح لها اعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن نزع السلاح التقليدي ، وربما يوفر ذلك أساسا سليما لكي يتصدى مؤتمر نزع السلاح لهذا الموضوع بغية التفاوض على اتفاقات محددة بشأنه .

واذا كانت المواضيع التي سبق ذكرها ، ولا سيما انهاء تجارب الاسلحة النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، تستفيد من تضافر الارادة السياسية ، فان مؤتمر نزع السلاح ، الذي يعمل حاليا بفعالية على صياغة اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية ، سوف ينهمك عندئذ في اجراء سلسلة من المفاوضات الموضوعية بشأن مواضيع هامة مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح ، وسيجعل بذلك مضمون أعماله متمشيا مع الحالة الدولية ، التي تحسنت بشكل واضح تماما . وما لم يحدث ذلك ، فانني أخشى كثيرا أنه سيكون من الصعب علينا كمندوبين متسمين بالمسؤولية هنا أن ندفع الاتهام بعدم التوصل الى صيغ محددة لاتفاقات نزع السلاح تعكس هذا الجو الدولي المؤاتي ، الذي نشأ من خلال جهود كل من الدولتين العظميين ودول كثيرة قررت أن تسعى الى ايجاد حل سياسي لمنازعاتها الاقليمية . ومن ثم ، ينبغي أن يكون نزع السلاح نتيجة حتمية لهذا المناخ الدولي اذا كنا نبغي الاستفادة التامة منه .

أما فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ، فاننا نعتقد أن تنفيذ أحكام معاهدة القوات النووية المتوسطة ، فضلا عن الانباء المشجعة التي تتعلق بالمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن اجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية ، ستشكل أيضا اطارا لنهج جديد لمعالجة هذا الموضوع في الجمعية العامة ، وللانتقال بالتالي الى صياغة نصوص تقرب بين المواقف المختلفة من القرارات المثيرة للخلاف والمتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ومنع نشوب حرب نووية .

وعلى وجه العموم ، فاننا نتصور اذن أن الدورة القادمة للجمعية العامة سوف تعكس ، في مداولات اللجنة الاولى ، وجود مناخ دولي يتسم بالانفراج . ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل لبيانات تنم عن تلاق متزايد للآراء بشأن المواضيع المختلفة التي يتألف منها البرنامج المتصل بقضايا نزع السلاح . ان الروح المنبعثة من البيان الذي نحن بصدد القائه اليوم هي الروح ذاتها التي سيستلهمها وفد الارجنتين في معالجته لمسائل نزع السلاح في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المقرر عقده في قبرص في الاسبوع القادم ، وذلك بغية احراز تقدم في ميدان نزع السلاح المتعدد الاطراف ، مع دعم دور الامم المتحدة .

وقبل اختتام بياني ، أود أن يسجل رسميا ارتياح وفد الارجنتين للبيان الذي أدلى به السفير السيد برناردو بيريكاس ، وكيل الامين العام في وزارة خارجية البرازيل ، الذي عرض فيه الوثيقة الختامية للاجتماع الاول الذي عقدته البلدان الاطراف في المبادرة التي تستهدف تحويل منطقة جنوب المحيط الاطلسي الى منطقة سلم وتعاون . ونجرؤ على توصية الوفود المكونة لمؤتمر نزع السلاح بدراسة هذه الوثيقة الختامية دراسة دقيقة ، حيث أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لقضية السلم والتعاون الدولي في منطقة جنوب المحيط الاطلسي .

الرئيس : أشكر ممثل الارجنتين على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي . هل يرغب أي عضو في التحدث الآن ؟ لا أرى أحدا راغبا في ذلك .

لقد عممت الأمانة بناء على طلبي جدولا زمنيا بالاجتماعات المقرر أن يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع القادم . وهذا الجدول الزمني هو كالعادة ارشادي لا غير ويخضع للتغيير عند اللزوم . وتلاحظون أن ثمة اجتماعات استشارية مفتوحة غير رسمية بشأن البنود ١ و ٣ و ٧ مقرر عقدها يوم الاثنين ، ٥ أيلول/سبتمبر ، الساعة ١٠/٠٠ ، من أجل الشروع في النظر في مشاريع فقرات موضوعية مندرجة في اطار هذه البنود . ومن المقرر أيضا عقد اجتماع غير رسمي يوم الثلاثاء ، ٦ أيلول/سبتمبر ، يلي تماما الجلسة العامة ، من أجل الشروع في القراءة الاولى للأجزاء التقنية من التقرير السنوي الى الجمعية العامة للامم المتحدة . وكما أعلن سلفي في جلستنا العامة السابقة ، فان ورقات العمل ذات الصلة - وهي CD/WP.348 فيما يتعلق بالأجزاء التقنية من التقرير ، فضلا عن CD/WP.349 و CD/WP.350 و CD/WP.351 فيما يتعلق بمشاريع الفقرات الموضوعية - قد سبق أن عُممت باللغة الانكليزية واللغات الاخرى وأودعت في الصناديق المخصصة للوفود . ومن المتوقع أن تصبح هذه الورقات متاحة اليوم بجميع اللغات . وكما درجت عليه العادة في المؤتمر ،

فاننا لا نذكر سوى الجلسة الافتتاحية للمشاورات المفتوحة غير الرسمية بشأن مشاريع الفقرات الموضوعية . وسيتم البت ، عند الضرورة في عقد اجتماعات اضافية مع تقدم سير العمل في هذه المشاورات . كما تحيطني الامانة علما بأن مشاريع الفقرات الموضوعية بشأن البند ٣ من جدول الاعمال ، وكذلك بشأن تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته ، سيجري تعميمها في مطلع الاسبوع القادم . وأود أن أذكّر أيضا بأن يومي الخميس ٨ أيلول/سبتمبر والجمعة ٩ أيلول/سبتمبر هما يوما عطلة رسمية في مكتب الامم المتحدة بجنيف ، ومن ثم ، فلن تعقد اجتماعات في هذين اليومين . اذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : طُلب الي أن أعلن أنه ستعقد مشاورات غير رسمية في اطار اللجنة المخصصة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، يوم الجمعة ، ٢ أيلول/سبتمبر ، الساعة ١٠/٠٠ في الغرفة رقم A.206 ، من أجل مناقشة مشروع تقرير اللجنة المذكورة . وقد طلب الي رئيس اللجنة المخصصة للضمانات الامنية السلبية أن أحيطكم علما بأنه سيتم عقد اجتماع للجنة المخصصة عقب رفع هذه الجلسة مباشرة وفي هذه القاعة ذاتها .

نظرا لعدم وجود أية أعمال أخرى اليوم ، أعتزم الآن رفع هذه الجلسة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٦ أيلول/سبتمبر ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥